

مساهمة الإفصاح المحاسبي في تخفيض عدم تماثل المعلومات  
والحد من تضارب مصالح مختلف الأطراف الفاعلة مع المؤسسة

**The contribution of accounting disclosure to reducing information asymmetry  
and reducing the conflict of interests of various actors  
with the institution**

نؤارة محمد<sup>1</sup>، نؤارة ناصر حسان<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، [Nouaramohamed.djelfa@gmail.com](mailto:Nouaramohamed.djelfa@gmail.com)

<sup>2</sup> جامعة الجلفة (الجزائر)، [ncrnouara@gmail.com](mailto:ncrnouara@gmail.com)

تاريخ النشر: 2022/10/13

تاريخ القبول: 2022/10/08

تاريخ الاستلام: 2022/08/23

**ملخص:**

يكتسي الإفصاح المحاسبي أهمية كبيرة في إعداد وعرض المعلومات المحاسبية والمالية الضرورية والمناسبة في التقارير المالية للمؤسسة، وباعتبار المعلومات مرآة المؤسسة ووسيلة اتصال مع فئات متعددة باختلاف مستوياتها واحتياجاتهم ومراكزهم، فقد زاد الاهتمام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وهذا من خلال وضع أسس وقواعد تحدد الحد الأدنى للإفصاح المحاسبي (الإفصاح القانوني)، ونسعى من خلال هذه الدراسة إلى إبراز دور الإفصاح المحاسبي في الحد من تعارض مصالح مختلف الأطراف الفاعلة مع المؤسسة، وكذا في تخفيض عدم تماثل المعلومات المفصح عنها.

كلمات مفتاحية: الإفصاح المحاسبي، عدم تماثل المعلومات، تعارض المصالح.

تصنيف JEL : M49، M40.

**Abstract:**

Accounting disclosure is so important in preparing and presenting the necessary and appropriate accounting as well as financial information in the financial reports of the institution, and by considering the information as the mirror of the institution and a means of communication with multiple categories of different levels, needs and positions, the attention to the requirements of accounting disclosure has increased, and this is by setting foundations and rules that determine the minimum level of accounting disclosure ( Legal Disclosure), through this study we seek to highlight the role of accounting disclosure in reducing the conflict of interests of various actors with the institution, as well as in reducing the asymmetry of the disclosed information.

**Keywords:** accounting disclosure, information asymmetry, conflict of interest.

**JEL Classification:** M40, M49

## 1- مقدمة:

إن انفصال الملكية عن الإدارة أدى إلى توسع أزمة الثقة بين الإدارة والمساهمين وزاد من فجوة تعارض المصالح القائم بين المساهمين والإدارة ومختلف الأطراف الفاعلة مع المؤسسة، لأن الإدارة لا تفصح عن كل المعلومات المتعلقة بنشاط المؤسسة بل تعمل على نشر الايجابية منها وإخفاء كل معلومة سلبية، وعليه فقد زاد المطالبة بالإفصاح المحاسبي نتيجة الدور الذي يلعبه هذا الأخير في توفير مختلف المعلومات عن المؤسسة وتقديمها للمستخدمين سواء داخليين أو خارجيين بالرغم من اختلاف احتياجاتهم ومراكزهم.

### 1-1- إشكالية الدراسة:

تتمثل الإشكالية الرئيسية لهذه الورقة البحثية في:

هل يساهم الإفصاح المحاسبي في تخفيض عدم تماثل المعلومات ويحد من تضارب مصالح مختلف الأطراف الفاعلة مع المؤسسة؟ وبغرض الاجابة على إشكالية الدراسة نقترح الخطة التالية:

- تعريف الإفصاح المحاسبي وأنواعه
- أهداف وأهمية الإفصاح المحاسبي
- الخصائص النوعية للمعلومات المفصح عنها ومستخدميها
- أساليب ومقومات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية
- دور الإفصاح المحاسبي في الحد من تضارب مصالح مختلف الأطراف الفاعلة مع المؤسسة
- دور الإفصاح المحاسبي في تخفيض عدم تماثل المعلومات

### 1-2- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في توضيح الدور الذي يلعبه الإفصاح المحاسبي في الحد من تعارض مصالح مختلف الأطراف الفاعلة مع المؤسسة وكذا في تخفيض عدم تماثل المعلومات المفصح عنها لمختلف المستخدمين.

### 1-3- الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالإفصاح المحاسبي ومقوماته وبأساليبه الممكنة، وكذا تحديد الخصائص النوعية الواجب توفرها في المعلومات المفصح عنها حتى تكون ملائمة لعملية اتخاذ القرار، كما تهدف هذه الدراسة إلى تحديد احتياجات مستخدمي المعلومات، ولعل الهدف الرئيسي للدراسة يتمثل في معرفة مساهمة الإفصاح المحاسبي في تخفيض عدم تماثل المعلومات المفصح عنها والحد من تعارض مصالح مختلف الأطراف.

### 2- تعريف الإفصاح المحاسبي وأنواعه:

سنستعرض في البداية الإطار العام للإفصاح المحاسبي من خلال تحديد مفهومه ومختلف أنواعه.

### 1-2- تعريف الإفصاح المحاسبي

لقد قدم المختصين عدة تعاريف للإفصاح المحاسبي نذكر منها:

يعرف الإفصاح المحاسبي على أنه إتباع سياسة الوضوح الكامل وإظهار جميع الحقائق المالية المهمة التي تعتمد عليها الأطراف المهمة بالمؤسسة<sup>1</sup>.

ويعرفه آخرون على أنه نشر للحقائق بدون إخفاء المعلومات الهامة التي يتطلب الأمر نشرها أو توصيلها للمستخدمين، وذلك حتى تكون القوائم المالية كاملة ومعبرة تعبيراً صادقا وكاملا عن نتيجة أعمال المؤسسة ومركزها المالي<sup>2</sup>.

أما الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين فتعرف الإفصاح على أنه إيضاح المعلومات ذات الطبيعة العامة التي يتعين إيضاحها حتى لا تكون القوائم المالية مضللة<sup>3</sup>.

في حين عرفه المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AAA) بأنه عرض للقوائم المالية بكل وضوح طبقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، ويتعلق ذلك بشكل وتصنيف المعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية ومعاني المصطلحات الواردة بها حيث تكون أكثر ملائمة للتنبؤ بوضعية المؤسسة مستقبلاً وذلك لاتخاذ القرار الاستثماري الملائم<sup>4</sup>.

كما يعبر مصطلح الإفصاح في المحاسبة عن عملية إظهار وتقديم المعلومات الضرورية عن المؤسسات الاقتصادية للأطراف التي لها مصالح حالية أو مستقبلية بتلك المؤسسات الاقتصادية، بمعنى عرض المعلومات بالقوائم المالية والتقارير المالية بلغة مفهومة للقارئ الواعي وبدون لبس أو تضليل، وعليه فالإفصاح المحاسبي يعتبر أحد أدوات الاتصال حيث بدون الاتصال لن تكون هناك فائدة من مخرجات النظام المحاسبي، ويجب الإشارة إلى أن عملية الاتصال وتقديم المعلومات لا تتم فقط من خلال القوائم المالية ولكن أيضاً من خلال التقارير المالية بكاملها<sup>5</sup>.

إن الإفصاح المحاسبي المعاصر لم يعد يقتصر على مجرد إبلاغ وعرض نتائج القياس المحاسبي وتفسيرها، ولكن واقع الحال أن مفهومه توسع وأصبح الأمر ينطوي على عرض معلومات كمية أو وصفية، فعلية أو تقديرية، ولها تأثيرها الملحوظ على متخذي القرارات مع أنها لم تنتج عن قياس محاسبي وتتعارض مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها<sup>6</sup>.

وكحوصلة من التعاريف السابقة يمكننا وضع تعريف شامل للإفصاح المحاسبي المناسب: " هو كل عملية يتم بموجبها إظهار وعرض كل المعلومات الضرورية والملائمة لكل المستخدمين بدون تحيز وبعادلة وبدون تضليل بهدف مساعدتهم في اتخاذ القرارات وترشيدها".

## 2-2- أنواع الإفصاح المحاسبي

تختلف أنواع الإفصاح المحاسبي باختلاف أهدافه وأغراضه وفي ما يلي أهم أنواعه:

**2-2-1- الإفصاح الاختياري:** يعرف مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB 2001) الإفصاح الاختياري أو التطوعي بأنه المعلومات الإضافية التي لا تتطلبها بشكل صريح مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً أو قواعد بلد محددة<sup>7</sup>، ويعد الإفصاح الإضافي محاولة جادة من قبل المؤسسة الاقتصادية لتقديم معلومات إضافية لمستخدمي القوائم المالية حتى لا يلجؤوا إلى مصادر أخرى للمعلومات قد تكون مضللة<sup>8</sup>، وتتوفر للمديرين معلومات عن الأداء الحالي والمستقبلي لمؤسستهم أكثر من غيرهم من الخارج، وقد أفادت عدة دراسات أن لدى هؤلاء المديرين الحوافز للإفصاح الاختياري عن هذه المعلومات<sup>9</sup>.

**2-2-2- الإفصاح الإجباري:** وهو الحد الأدنى من الإفصاح الذي حددته القوانين الصادرة من الجهات ذات العلاقة<sup>10</sup>.

**2-2-3- الإفصاح العادل:** يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، بمعنى أن تقدم المعلومات بشكل يحترم فيه الإنصاف بين جميع احتياجات الأطراف، وأن تكون صياغة وعرض المعلومات بدون تحيز لطرف معين على حساب الأطراف الأخرى.

**2-2-4- الإفصاح الكافي:** يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، حتى لا تكون مضللة لمستخدميها عند اتخاذ القرارات.

**2-2-5- الإفصاح الملائم:** هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها، إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لمستخدميها وأكثر تناسباً مع طبيعة النشاط وظروف المؤسسة<sup>11</sup>.

**2-2-6- الإفصاح التثقيفي الإعلامي:** لقد ظهر هذا النوع من الإفصاح إثر تزايد أهمية الملائمة حيث ظهرت المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات، كإفصاح عن مكونات الأصول الثابتة والمخزون السلعي والإفصاح عن السياسة المتبعة الخاصة بتوزيع الأرباح والهياكل التمويلية للمؤسسة ... الخ، ويلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء للمصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية، والتي يترتب عنها مكاسب لبعض الفئات على حساب فئات أخرى<sup>12</sup>.

**2-2-7- الإفصاح الكامل:** يفترض الإفصاح الكامل عرض جميع المعلومات الملائمة وقد ينظر إلى الإفصاح الكامل على أنه يعني عرض معلومات زائدة ومن ثمة فإنه غير ملائم، وتعتبر المعلومات الكثيرة جدا ضارة لأن عرض التفاصيل غير المهمة يخفي المعلومات الجوهرية ويجعل التقارير المالية صعبة التفسير ومع ذلك يجب أن يكون الإفصاح مناسب عن المعلومات الجوهرية إلى المستثمرين وغيرهم إذا استخدمت في إطارها الصحيح<sup>13</sup>.

**2-2-8- الإفصاح الوقائي:** يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية بحيث تكون غير مظلمة لأصحاب الشأن والهدف الأساسي لذلك هو حماية المجتمع المالي (المستثمر العادي) ذو القدرة المحدودة على استخدام المعلومات لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية، فالإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين، ويتطلب الكشف عن الأمور التالية:

- السياسة المحاسبية والتغير فيها؛

- التغير في طبيعة الوحدة المحاسبية؛

- تصحيح الأخطاء في القوائم المالية؛

- المكاسب والخسائر المحتملة؛

- الارتباطات المالية والأحداث اللاحقة<sup>14</sup>.

**2-2-9- الإفصاح الشامل:** إن مفهوم الإفصاح الشامل يعني أن القوائم المالية المنشورة والملاحظات الملحقة بها يجب أن تتضمن أية معلومات اقتصادية متعلقة بالمؤسسة الاقتصادية والتي تؤثر على قرارات مستخدمي القوائم المالية.

**2-2-10 الإفصاح التفاضلي:** حيث يتم التركيز في القوائم المالية بصورة ملخصة ومختصرة على التفاضل أو التفاوت في البنود بعقد المقارنة لتوضيح التغيرات الجوهرية وتحديد الاتجاه العام لتلك التغيرات<sup>15</sup>.

### 3- أهداف وأهمية الإفصاح المحاسبي:

بعد ما تطرقنا لمفهوم الإفصاح المحاسبي ومختلف أنواعه سنحاول استعراض أهدافه وأهميته سواء على المؤسسة أو مع مختلف الأطراف الفاعلة معها.

#### 3-1- أهداف الإفصاح المحاسبي:

يحقق الإفصاح المحاسبي الأهداف التالية:

- إتاحة كل المعلومات المهمة التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بالمقارنة ضمن السنة الواحدة وبين السنوات؛

- تقديم معلومات عن الانسياب والتدفقات النقدية المستقبلية؛

- مساعدة المستثمرين في تقدير العائد على الاستثمار<sup>16</sup>؛

- تحديد العناصر غير المعترف بها وتقديم مقاييس مفيدة لهذه العناصر مثل مبلغ الضرائب المؤجل غير المعترف به ووصف

للضمانات التي على المؤسسة مقابل الديون؛

- وصف العناصر المعترف بها وتقديم المقاييس ذات العلاقة بهذه العناصر بخلاف المقاييس المستخدمة في القوائم المالية مثل تقدير القيمة العادلة لبنود الميزانية؛
- توفير معلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين لتقييم المخاطر للعناصر المعترف بها وغير المعترف بها<sup>17</sup>؛
- تقديم المعلومات المهمة التي تسمح لمستخدمي المعلومات المالية بإجراء المقارنات بين السنوات؛
- سرد كل المعلومات التي يجب أن تتضمنها القوائم المالية للمؤسسة بشكل يفيد مستخدميها؛
- عرض القوائم المالية للمستثمرين بصورة خالية من التشويش والتضليل؛
- توفير معلومات لمساعدة المستثمرين لتقييم المخاطر المحتملة؛
- تقديم معلومات عن التدفقات النقدية الداخلية والخارجية المستقبلية والحالية<sup>18</sup>؛
- التزويد بمعلومات مفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية؛
- خدمة المستخدمين الذين تتوفر لديهم سلطة محدودة أو مصادر محدودة؛
- توفير معلومات لازمة لتقييم قدرة المؤسسة على الاستخدام الكفء والفعال للموارد المتاحة؛
- تزويد المستخدم بالمعلومات والمقارنة وتقييم المقدرة الكسبية للمؤسسة<sup>19</sup>؛
- يحتاج المستثمرون إلى معلومات حول المبالغ، والتوقيت، وعدم التأكد من التدفقات الاقتصادية المستقبلية للمؤسسة والتدفقات الخارجية<sup>20</sup>.

### 3-2- أهمية الإفصاح المحاسبي:

تتمثل أهمية الإفصاح المحاسبي في ما يلي:

- يساعد الإفصاح الكافي متخذي القرارات الاقتصادية في تقييم المركز المالي والأعمال والإنجازات التي تقوم بها هذه المؤسسات، وفهم المواصفات والميزات الخاصة المرتبطة بطبيعة أعمال هذه المؤسسات؛<sup>21</sup>
- تخفيض مشكل عدم التماثل في المعلومات بين الأطراف المختلفة داخل المؤسسة<sup>22</sup>؛
- يعمل الإفصاح على مساعدة المستخدمين للمعلومات المحاسبية في الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية من خلال اتخاذ القرار الأمثل بالاعتماد على المعلومات المفصحة عنها؛
- يلعب دورا مهما في تحديد الأسعار المناسبة للسهم في الأسواق المالية (البورصات)، حيث يؤدي الإفصاح إلى تخفيض عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمار وإقبال المدخرين على تقديم أموالهم للمستثمرين حيث تكون المعلومات متوفرة ومتاحة للجميع دون تحيز؛
- يساعد الإدارة في إظهار مساهمة المؤسسة في تقديم خدمات للجميع ومسئوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع ككل؛
- يوفر معلومات شفافة ومفيدة حول المتعاملين في سوق المال البورصة ومعاملاتهم أمر جوهري لتحقيق سوق منظمة وكفاء كما أنه أحد الشروط الأساسية المسبقة اللازمة لانضباط سوق المال<sup>23</sup>.

#### 4- الخصائص النوعية للمعلومات المفصح عنها ومستخدميها:

سنوضح في العناصر التالية الخصائص الواجب توفرها في المعلومات المفصح عنها وكذا مختلف مستخدمي المعلومات المحاسبية.

##### 4-1- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

تعرف المعلومات المحاسبية على أنها بيانات قد قومت ونظمت وفسرت بغية الاستخدام، أي إنها ببساطة بيانات قد تمت معالجتها من خلال عمليات الفرز والتصنيف والفهرسة<sup>24</sup>، ولكي يحقق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الأهداف المرجوة منه لابد من توفر خصائص نوعية في المعلومات المفصح عنها تتمثل في العناصر التالية:

##### 4-1-1- الخواص الرئيسية للمعلومات:

تتمثل الخصائص الرئيسية الواجب توفرها في المعلومات في ما يلي:

4-1-1-1- الملاءمة: ويقصد بها أن تكون المعلومات المحاسبية ذات صلة وارتباط بالقرار المتوقع اتخاذه، أي أنها تؤثر في سلوك القرار<sup>25</sup>.

4-1-1-2- إمكانية الاعتماد عليها (الوثوق): يقصد بها الثقة بالمعلومات المتوفرة ومصداقيتها وبالتالي إمكانية الاعتماد عليها<sup>26</sup>.

##### 4-1-2- الخصائص الثانوية للمعلومات :

تتمثل أهم الخصائص الثانوية الواجب توفرها في المعلومات المفصح عنها في ما يلي:

4-1-2-1- قابلية المقارنة: تشير قابلية المقارنة إلى المعلومات التي يمكن مقارنتها عبر الوقت بين المؤسسات، ولتحقيق قابلية المقارنة ينبغي أن تكون المعاملات والأحداث المتشابهة بنفس الطريقة<sup>27</sup>؛

4-1-2-2- القابلية للفهم: أن تكون المعلومات مفهومة من جانب متخذ القرار، وتتأثر هذه الخاصية من زاويتين، من زاوية مهارة من يعد المعلومات وزاوية مهارة من يستخدم تلك المعلومات<sup>28</sup>؛

4-1-2-3- الموضوعية (الابتعاد عن التحيز): تعني الابتعاد عن التقدير والحكم الشخصي والاستناد على مصادر حقيقية للمعلومات المحاسبية وهو ما يعني أن لا تكون المعلومات المحاسبية منحازة لصالح مجموعة من المستفيدين على حساب المجموعات الأخرى<sup>29</sup>.

4-1-2-4- الصحة والدقة: هي من الخصائص المفيدة والمهمة لأن المعلومات لا تكون نافعة إذا توفرت في الوقت الملائم دون أن تكون صحيحة ودقيقة، كما أن المعلومات الخاطئة والمضللة من شأنها أن تؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة<sup>30</sup>.

4-1-2-5- الشمول: أي مدى شمولية البيانات على المعلومات حيث تمكن هذه الخاصية من الإجابة عن كل علامات الاستفهام التي ينبغي أن يعرفها المستخدمون<sup>31</sup>.

4-1-2-6- المرونة: تشير هذه الخاصية إلى مدى مواءمة البيانات ويمكن التوصل إلى قيمة هذه الخاصية بصورة تقريبية.

4-1-2-7- الموضوعية: أي مدى تعبير المعلومات على الحقائق بدون تحريف وبعيد عن التحيز الشخصي<sup>32</sup>.

4-1-2-8- الثبات: ويقصد بالثبات والتثبيت تطبيق نفس الطرق والأساليب المحاسبية في المؤسسة الواحدة لسنوات متعددة أو تطبيق هذه الطرق والأساليب في المؤسسات المتعددة<sup>33</sup>.

4-1-2-9- الموثوقية: تشير الموثوقية إلى المعلومات التي تخلو من الخطأ المادي والتحيز والتي يمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين لتمثل بصدق ما يقصد تمثيله أو ما يتوقع على نحو معقول أن تمثله<sup>34</sup>.

##### 4-2- مستخدمي المعلومات المفصح عنها:

تتعدد الأطراف التي تستخدم المعلومات المفصح عنها وتختلف احتياجاتهم، ويمكن أن نميز هنا بين فئتين من مستخدمي المعلومات وهي:

4-2-1- مستخدمين خارجيين: هناك العديد من المستخدمين الخارجيين للمعلومات المفصح نذكر منهم:

4-2-1-1- المستثمرون المحتملون: هذا بهدف تقرير ما إذا كان سوف يتم استثمار أموالهم في المؤسسة أم لا<sup>35</sup>.

4-2-1-2- الأطراف الذين لهم رقابة قانونية ومصلحة عملية: تتمثل أهم الأطراف التي لهم رقابة قانونية ومصلحة عملية في ما يلي:

- ✓ الدوائر والوحدات الحكومية ذات العلاقة وأهمها مديرية الضرائب بهدف تحديد مقدار الضريبة التي تفرض على المؤسسة؛
- ✓ السلطات القضائية التي تحتاج للقوائم المالية والمعلومات المحاسبية للفصل في أمور المنازعات والإفلاس؛
- ✓ الباحثون الماليون الاقتصاديون وغيرهم من المختصين في الجامعات والكليات والمعاهد التجارية كذلك طلبة هذه المؤسسات الذين يحتاجون إلى البيانات والقوائم المالية لأغراض الدراسة والتحليل<sup>36</sup>.

4-2-1-3- المقرضون: تتمثل فئة المقرضون في جميع الأطراف الذين يقرضون أموالهم للمؤسسة لاقتناء بضاعة أو أصول أو خدمات، وتتهم هذه الفئة أساسا بمقدرة المؤسسة على توليد النقدية التي تكفي لاسترداد ما قدموه من أموال و في الموعد المقرر<sup>37</sup>.

4-2-1-4- العملاء: العملاء مهتمون بمعلومات حول استمرارية المؤسسة خاصة عندما يكون لديهم مشاركة طويلة الأجل مع المؤسسة أو يعتمدون عليه<sup>38</sup>.

4-2-2- مستخدمين داخليين: هناك العديد من المستخدمين الداخليين للمعلومات المفصح نذكر منهم:

4-2-2-1- مالكي المؤسسة: مالكي المؤسسة هم الأشخاص الذين قاوا بتمويل هذه المؤسسة ولذلك يحرص هؤلاء على معرفة نتيجة أعمال المؤسسة ومركزها المالي لمعرفة ما إذا كانوا قد حققوا ربحا نتيجة استثمار أموالهم في هذه المؤسسة، وكمؤشر في استمرارية استثمارهم لأموالهم في هذه المؤسسة أو استردادها جزئيا أو كليا لاستثمارها في بديل أكثر ربحية<sup>39</sup>.

4-2-2-2- إدارة المؤسسة: تعتبر إدارة المؤسسة من المستخدمين الداخليين للمعلومات المالية، وتتهم الإدارة في هذا الصدد بنتائج المؤسسة من ربح أو خسارة خلال فترة زمنية معينة وقدرة المؤسسة على جذب رؤوس الأموال من خلال معدلات العائد المتوقع على رأس المال، نظرا لأن هذه المعدلات ستعمل على جذب رؤوس أموال المستثمرين القائمين والمحتملين من ناحية، وتقييم أداء الإدارة من ناحية أخرى مما يعني استمرارهم في أداء واجباتهم داخل المؤسسة<sup>40</sup>.

4-2-2-3- العاملين في المؤسسة: كثيرا ما نلقي باللوم على العاملين لعدم ولائهم للمؤسسة وكثيرا ما نسمع من العاملين عدم مبالاتهم لربحية أو خسارة المؤسسة انطلاقا من أنهم سيحصلون على رواتبهم في نهاية الشهر مهما كانت نتيجة أعمال المؤسسة، وهذا اعتقاد خاطئ فالمؤسسة الناجحة هي التي تمنح العاملين مكافآت وعلاوات تشجيعية أما المؤسسات غير الناجحة فهي التي تستغني عن عدد من العاملين لتخفيف الأعباء والتكاليف، الأمر الذي يستدعي من العاملين تتبع الوضعية المالية للمؤسسة<sup>41</sup>.

5- أساليب ومقومات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

تتعدد الطرق والأساليب الخاص بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية والتي يتم اختيارها وفق هدف الإفصاح وكذا نوع مستخدمي هذه المعلومات، وسنفضل في هذا من خلال العناصر التالية:

5-1- أساليب وطرق الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية:

توجد العديد من الطرق والأساليب التي يمكن استخدامها لغرض الإفصاح عن المعلومات المحاسبية سنحاول التطرق لأهمها:

5-1-1-1- شكل وترتيب القوائم الرسمية: يجب أن تظهر أكثر المعلومات أهمية وملائمة في صلب الجزء الرئيسي لواحدة أو أكثر من القوائم المالية إذا كان ذلك ممكناً<sup>42</sup>.

5-1-1-2- المعلومات التي يفصح عنها في الملاحظات الهامشية: تهدف إلى نشر المعلومات التي تفيد في توضيح بعض الأمور المتعلقة بعناصر القوائم المالية ولكن لا يمكن إظهارها في صلب القوائم ذاتها حتى لا تنقص من درجة وضوح القوائم المالية، وعادة ما تستخدم تلك الملاحظات لذكر أية معلومات كمية أو وصفية تمثل بعض التفاصيل أو القيود على المعلومات الواردة في القوائم، أو معلومات إضافية أقل أهمية، ومن أمثلة استخدام الملاحظات الهامشية في الإفصاح هو استخدام الطرائق المحاسبية المستخدمة في قياس الأصول والخصوم وبنود حساب النتائج<sup>43</sup>.

5-1-1-3- المعلومات بين الأقواس: يأتي الإفصاح بين الأقواس في متن القوائم المالية (عادة في الميزانية)، وتستخدم عادة لبيان أساس التقييم لبعض عناصر القوائم المالية لكنها قد تقدم بعض أنواع المعلومات كالقيمة الإسمية والعدد المصرح به لمختلف أنواع الأسهم والعدد المصدر منها<sup>44</sup>.

5-1-1-4- خطاب مجلس الإدارة إلى المساهمين: قد يحتوي خطاب مجلس الإدارة إلى المساهمين بعض المعلومات الإضافية المفيدة لمستخدمي القوائم المالية مثل:

- ✓ التوقعات الخاصة بالوضع الاقتصادي وبمستقبل الصناعة وأثر ذلك على مستقبل المؤسسة؛
- ✓ الأحداث غير المالية والتغيرات في المناخ الاقتصادي والمالي في المؤسسة الداخلية والخارجية، بل والعالمية التي من شأنها أن تؤثر على عمليات المؤسسة؛
- ✓ خطط النمو خلال الفترة وتطورها وأثرها على الفترات التالية؛
- ✓ التغيرات في سياسة المؤسسة وفي أساليب الإنتاج وتقنياتها؛
- ✓ التغيرات في المراكز الإدارية العليا في المؤسسة<sup>45</sup>.

5-1-1-5- تقرير مدقق الحسابات: يعد تقرير المدقق من مصادر المعلومات المهمة الأخرى التي غالباً ما يغض المستخدم الطرف عنها، والمراجع هو شخص مهني يقوم بفحص مستقل للبيانات المحاسبية التي تعرضها المؤسسة، فإذا وصل مدقق الحسابات القانوني لقناعة بأن القوائم المالية تمثل المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للمؤسسة بصورة عادلة طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، فإنه يبدي رأياً غير متحفظ، إن تقرير المراجع الخارجي ليس مكاناً للإفصاح عن المعلومات المالية الخاصة بالمؤسسة، ولكنه يؤدي دوره كطريقة للإفصاح<sup>46</sup>.

5-1-1-6- الإفصاح عن النسب المالية: عادة ما تظهر القوائم المالية لبعض المؤسسات المحلية والدولية بعض المؤشرات المالية كالنسب المالية، سعياً منها لتوفير معلومات مهمة وجاهزة لتقييم أداء المؤسسات ومقارنتها بمؤشرات المؤسسات الأخرى أو المؤشرات المعيارية المعدة من قبل بعض الهيئات المالية<sup>47</sup>.

5-2- مقومات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المقومات التالية:

5-2-1- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية: يجب تحديد الغرض من استخدام المعلومات المحاسبية قبل تحديد الجهة المستخدمة لهذه المعلومات، إن هذه الجهات المستخدمة للمعلومات سوف تساعد على تحديد المعلومات من حيث المحتوى أو من حيث الشكل، ويمكن أن تكون هذه المعلومات ملائمة لاستخدامات جهة معينة وغير ملائمة لاستخدامات جهة أخرى<sup>48</sup>.



5-2-2- تحديد الأغراض التي ستستخدم فيها المعلومات الحاسبية: تعد الملاءمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة المعلومات الحاسبية واجبة الإفصاح، في حين تعد المادية أو الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم المعلومات الحاسبية الواجب الإفصاح عنها، ولا بد قبل تحديد ما إذا كانت معلومات معينة ملائمة أو غير ملائمة من أن يحدد أولاً الغرض الذي ستستخدم فيه، فمعلومة ملائمة لمستخدم معين في غرض معين قد لا تكون بالضرورة ملائمة لغرض بديل أو لمستخدم بديل<sup>49</sup>.

5-2-3- تحديد طبيعة ونوع المعلومات الحاسبية الواجبة الإفصاح عنها: بعد تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات الحاسبية وكذلك الغرض التي ستستخدم فيه تتمثل الخطوة التالية في تحديد طبيعة المعلومات التي يجب الإفصاح عنها ونوعها، وتتمثل المعلومات الحاسبية التي يتم الإفصاح عنها حالياً في البيانات المالية المحتوات في القوائم المالية التقليدية، هذا بالإضافة إلى معلومات أساسية أخرى تعد ضرورية لكنها نظراً لتعذر الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية تعرض في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية التي تعد جزءاً لا يتجزأ من تلك القوائم<sup>50</sup>.

5-2-4- تحديد أساليب الإفصاح عن المعلومات الحاسبية وطرقه: يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات فيها بطرق يسهل فهمها، كما يتطلب أيضاً ترتيب المعلومات فيها وتنظيمها ليتمكن المستخدم المستهدف من قراءتها بيسر وسهولة، ومن المهم جداً أن يراعي معدو القوائم المالية عدم عرض المعلومات في مكان يصعب الاهتداء إليه، وعموماً جرى العرف على أن يتم الإفصاح عن المعلومات ذات الآثار المهمة على قرارات المستخدم المستهدف في صلب القوائم المالية، في حين يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى خصوصاً التفاصيل إما في الملاحظات وإما في الإيضاحات المرفقة بتلك القوائم، وإما في جداول أخرى مكملتها تلحق بها. كما يتطلب الأمر في بعض الأحيان الإفصاح عن المعلومة الواحدة نفسها إذا كانت مهمة في أماكن متعددة في البيانات المالية<sup>51</sup>.

5-2-5- توقيت الإفصاح عن المعلومات المالية: حتى يكون الإفصاح مفيداً فإنه بالإضافة إلى اشتراط أن تكون هذه المعلومات كافية وموثوقة وقابلة للمقارنة فإنه يجب أن يتوفر التوقيت الملائم في إعدادها وعرضها وتقديمها لمستخدمي تلك المعلومات وتتناقض منفعة المعلومة ثم نزول إذا أتت في غير وقتها<sup>52</sup>.

#### 6- دور الإفصاح الحاسبي في الحد من تضارب مصالح مختلف الأطراف الفاعلة مع المؤسسة:

إن تضارب المصالح في محيط المؤسسة يمكن تجزئته إلى جزأين، الأول بين المسيرين والمساهمين والثاني بين المساهمين والمسيرين والمقرضين، بالإضافة إلى الأطراف الأخرى التي قد تؤثر على نوعية المعلومات الحاسبية والمالية، والتي تكون خارجية كعلاقة المؤسسة مع الجمهور والمنافسين والدولة، أو داخلية متعلقة أساساً بثقافة المؤسسة وهيكلها المكلفة بالتسيير والمراقبة.

6-1- تضارب المصالح بين المساهمين والمسيرين: إن مشكل الوكالة القائم بين المساهمين والمسيرين يعود لاختلاف دالة الهدف بينهم وتباين المصالح، فالمسيرون وباعتبارهم الطرف الأكثر ارتباطاً بالمؤسسة والمحيطون بأعمالها يحرصون على الرفع من أدائها وبالتالي يكونون أكثر حساسية لتغيير النتائج على اعتبار ارتباط استثماراتهم المعنوية (رأس المال البشري) بهذا الأداء الأمر الذي يقودهم لاختيار المشاريع الأقل مخاطرة والأكثر مردودية<sup>53</sup>، كما أن الضغط القوي على نمو الأرباح يدفع المديرين إلى تفضيل المشاريع التي تعد بأرباح قصيرة الأجل لأن التطورات طويلة الأجل غير جذابة بطبيعتها وهذا لأن عمليات الدفع المتأخرة (الأرباح المتأخرة) غالباً ما تبدو كدليل على الانتهازية الإدارية أو عدم الكفاءة<sup>54</sup>، والعكس بالنسبة للمساهمين الراغبين في تعظيم قيمة المؤسسة وخوفاً على مصالحهم يلجئون لتحمل تكاليف إضافية لمراقبة ومتابعة حركة المسيرين وهذه التكاليف هي التكاليف التي تسمى بتكاليف الوكالة ويتوقف حجمها على طبيعة المساهمين وحجم المؤسسة<sup>55</sup>.

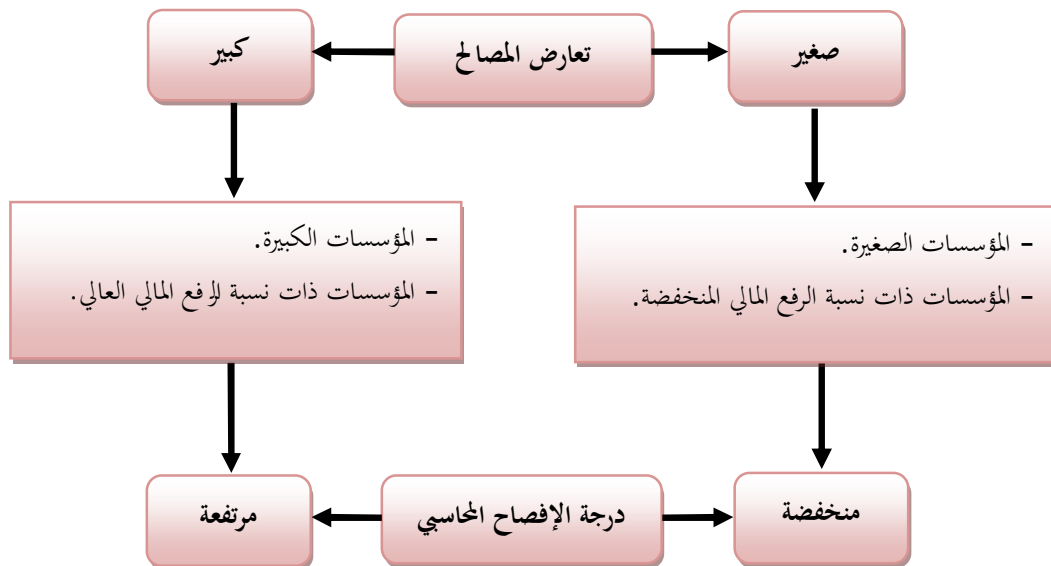
6-2- تضارب المصالح بين المسيرين والمساهمين بالدائنين: تعتبر علاقة الملاك بالدائنين علاقة غير مباشرة، لكنها تعكس تناقض المصالح بين كلا الطرفين، وتعتبر الإدارة محور العلاقة بما تتخذه من قرارات قد تكون فيها متحيزة لمصلحة الملاك على حساب الدائنين<sup>56</sup>، وللمديونية أهمية كبيرة في حصر التضارب الناشئ عن علاقة الوكالة، وتؤدي لظهور علاقة سلطة خاصة بين المؤسسة (المساهمين والمسيرين) والمقرضين انطلاقاً من التباين الناشئ عن مصادر التمويل حيث:

- يقدم المساهمون تمويلاً دائماً للمؤسسة يكافئاً بحصص الأرباح يحصلون عليها إذا تحققت نتائج إيجابية، كما يمنحهم هذا التمويل حق الاطلاع على تسيير المؤسسة؛
- يقدم المقرضون تمويلاً قد يكون طويل المدى بالفوائد ولا يحصل المقرضون بموجبه على حق الاطلاع بسير المؤسسة؛
- إن التمويل عن طريق الرفع من رأس المال بواسطة الاكتتاب يرافقه عادة ارتفاع في تكاليف الوكالة فإن المسيرين عادة ما يلجئون إلى تفضيل الإقراض لعدة أسباب منها:

- حرصهم على تعظيم أرباح المؤسسة لتجنب مخاطر الإفلاس وبالتالي تضييع فرص عملهم، وبالنتيجة ترتفع قيمة المؤسسة وتخفض تكاليف الوكالة؛
- إمكانية تحويل المسيرين للثروة من المقرضين إلى المساهمين من خلال توزيعات الأرباح ممولة أساساً من تخفيض أعباء ونفقات الاستثمار؛
- المقرضين يحرصون عادة على العمل من أجل الحصول على المعلومات المحاسبية والمالية الكفيلة بتمكينهم من متابعة القدرة على التسديد التي تتمتع بها المؤسسة<sup>57</sup>.

الشكل الموالي يبين العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وتعارض مصالح مختلف الأطراف:

الشكل رقم (01): دور الإفصاح في تخفيض التعارض في المصالح



المصدر: كمال الدين مصطفى الدهراوي، منهجية البحث العلمي في الإدارة والمحاسبة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2008،

ص: 336.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي يعمل على خفض درجة تعارض المصالح بين مختلف الأطراف التي لها علاقة مع المؤسسة، حيث أنه كلما ارتفعت نسبة تعارض المصالح بين هذه الأطراف وجب على المؤسسة الرفع

من درجة الإفصاح المحاسبي لتلبية احتياجات مختلف الأطراف بالمعلومات الضرورية والملائمة بهدف تحسين العلاقة بين إدارة المؤسسة ومختلف الأطراف، وهذا يعمل على تخفيض نسبة التعارض بين مختلف هذه الأطراف، في المقابل نجد أن تعارض المصالح بين مختلف الأطراف يزيد في حالة الإفصاح المحاسبي المحدود والموجه لفئة دون غيرها، وعليه فإن المؤسسات ملزمة بالإفصاح المحاسبي المناسب (الملائم) لكل المستخدمين باختلاف مراكزهم وأهدافهم لضمان استقرار المؤسسة واستمرارها.

### 7- دور الإفصاح المحاسبي في تخفيض عدم تماثل المعلومات:

يلعب الإفصاح المحاسبي دور هاماً في تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية، وهناك ثلاث نظريات حديثة تفسر سلوك الإدارة بالنسبة للإفصاح المحاسبي:

**7-1- نظرية التعاقدات المثالية:** وفقاً لهذه النظرية فإن هناك حافز تعاقدية للأطراف المختلفة يحكم عملية الاختيار بين الطرق المحاسبية ويؤثر كذلك على درجة الإفصاح المحاسبي، وتفترض هذه النظرية أن الإفصاح المحاسبي يتم بصورة تؤدي إلى تخفيض تكاليف الوكالة وقد بين (1983 letwicj) تصرفات الأطراف الداخلية والملاك ومحاولتهم تعظيم منفعتهم على حساب الدائنين مما يجعلهم يطلبون شكلاً معيناً من الإفصاح يحد من إمكانية استغلال المديرين والملاك، وقد تناول (1977 watts) الحوافز لدى الأطراف المختلفة لتخفيض التعارض في المصالح بينهم، وقد اختبرت بحوث عديدة صحة فروض هذه النظرية ووجدت أن درجة الإفصاح المحاسبي تزداد بزيادة درجة التعارض في المصالح بين الأطراف المختلفة.

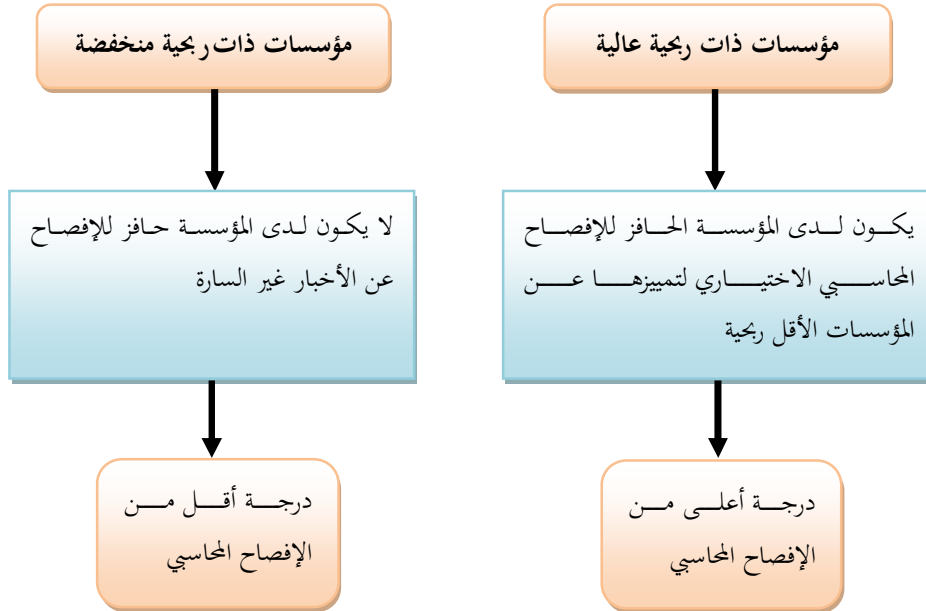
لقد تم قياس درجة التعارض في المصالح بمتغيرات مختلفة مثل حجم المؤسسة، معدل المديونية، درجة تشتت الملكية ومدى سيطرة المديرين على أمور المؤسسة، وقد وجدت هذه البحوث أن درجة الإفصاح المحاسبي تزداد بزيادة حجم المؤسسة وارتفاع معدل المديونية، وكذا كلما زادت سيطرة المديرين على أمور المؤسسة<sup>58</sup>.

**7-2- نظرية السلوك الانتهازي:** تفترض هذه النظرية أن اختيار الطرق المحاسبية وشكل الإفصاح يتأثر بالسلوك الانتهازي للمديرين، وقد افترضت هذه النظرية أن المديرين يحاولون تعظيم ثروتهم المتمثلة في ملكيتهم للأسهم والمكافآت التي يحصلون عليها، وبالتالي يختارون الطرق المحاسبية تلك التي تزيد من الأرباح الحالية على حساب الفترات المستقبلية، ومن أهم البحوث التي تطرقت إلى هذا الغرض نذكر: (Watts, 1977) (Hauthansen, 1981) (Healy, 1985)، إذ توصلت هذه الأخيرة أن المؤسسات كبيرة الحجم تحاول تخفيض الأرباح الحالية لتفادي التكاليف السياسية الناتجة عن التدخل الحكومي وزيادة الضرائب المفروضة عليها<sup>59</sup>.

**7-3- نظرية توفير المعلومات:** لاقت هذه النظرية قبولا واسعاً في السنوات الأخيرة وتفترض هذه النظرية أن إدارة المؤسسة تختار الطرق المحاسبية بما يؤدي إلى الإفصاح عن توقعاتها بالنسبة للتدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة، ويلاحظ أن نظرية التعاقدات والمعلومات تتوافقان في أن كلاهما يربط بين الطرق المحاسبية والتدفقات النقدية ولكنهما تختلفان في علاقة السببية بين الطرق المحاسبية والتدفقات النقدية، فنظرية التعاقدات تقترح أن الطرق المحاسبية يتم اختيارها لتؤثر على التدفقات النقدية للمؤسسة، أما نظرية توفير المعلومات فتقترح أن اختيار الطرق المحاسبية يقدم معلومات عن التدفقات النقدية دون التأثير عليهما مباشرة<sup>60</sup>.

الشكل الموالي يبين العلاقة بين درجة الإفصاح المحاسبي وربحية المؤسسة:

الشكل رقم: (02): العلاقة بين ربحية المؤسسة ودرجة الإفصاح المحاسبي



المصدر: كمال الدين مصطفى الدهراوي، منهجية البحث العلمي في الإدارة والمحاسبة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر،

2008، ص: 338.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن المؤسسة التي تكون لديها ربحية كبيرة يكون لديها الحافز لزيادة مستوى الإفصاح المحاسبي، حيث تفصح عن الحد الأدنى للإفصاح المحاسبي القانوني (المحدد وفق القوانين) بالإضافة إلى قيامها بالإفصاح الاختياري (غير الزامي) وكل هذا يعمل على توفير معلومات مالية وكمية عن المؤسسة لكل الأطراف ويخفف من عدم تماثل المعلومات المفصح عنها لأن إدارة المؤسسة تقوم بزيادة الإفصاح المحاسبي (الإفصاح الاختياري) عندما تتأكد أنها ستحقق نتائج إيجابية، في حين نجد المؤسسة التي تحقق نسبة ربحية منخفضة لا تلتزم بالإفصاح المحاسبي القانوني (الالزامي) في الحالات التي تتوقع فيها نتائج سلبية على قرارات المؤسسة وتلجأ لمختلف الأساليب الاحتياطية التي يمكن لإدارة المؤسسة أن تستخدمها لإخفاء الحقائق وتضلل المستخدمين، وهذا بطبيعة الحال سيؤدي إلى عدم تماثل المعلومات المفصح عنها من قبل المؤسسة ومختلف المصالح الأخرى (كمصلحة الضرائب والسوق المالي).

## 8- الخاتمة:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذه الورقة البحثية نجد أن الإفصاح المحاسبي وبالرغم من تعدد مفهومه واختلاف أهدافه إلا أنه يكتسي أهمية كبيرة في إيصال المعلومات ومعالجة البيانات وتوصيلها للمستخدمين باختلاف مراكزهم واحتياجاتهم بهدف ترشيد قراراتهم، وعليه فقد قامت العديد من الهيئات الدولية بوضع أسس وقواعد تحدد الحد الأدنى من المعلومات الواجب الإفصاح عنها.

إن زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي يعمل على تخفيض درجة تعارض المصالح بين مختلف الأطراف التي لها علاقة مع المؤسسة، فكلما كانت نسبة تعارض المصالح بين هذه الأطراف مرتفعة كلما وجب على المؤسسة زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي لتلبية احتياجات كل هذه الأطراف بالمعلومات الضرورية والملائمة، وهذا حتما سيساهم في تخفيض نسبة تعارض المصالح بين مختلف الأطراف، في المقابل كلما كان مستوى الإفصاح المحاسبي منخفض وموجه لفئة دون غيرها كلما زاد تعارض المصالح بين مختلف الأطراف، وعليه فإن المؤسسات الاقتصادية ملزمة بالإفصاح المحاسبي المناسب (الملائم) لكل المستخدمين باختلاف مراكزهم وأهدافهم لضمان استقرار المؤسسة واستمرارها.

إن المؤسسة التي تكون نسبة ربحيتها كبيرة يكون لديها الحافز لزيادة مستوى الإفصاح المحاسبي، فتفصح المؤسسة عن متطلبات الإفصاح المحدد قانونا بالإضافة إلى قيامها بالإفصاح الاختياري وكل هذا يعمل على توفير معلومات مالية وكمية عن المؤسسة لكل الأطراف ويخفف من عدم تماثل المعلومات المفصح عنها لأن إدارة المؤسسة تقوم بزيادة الإفصاح المحاسبي (الإفصاح الاختياري) عندما تتأكد أنها ستحقق نتائج إيجابية، في المقابل نجد أن المؤسسات التي تكون نسبة ربحيتها منخفضة لا تلتزم بمتطلبات الإفصاح المحاسبي المحدد قانونا بل تلجأ في هذه الحالة لمختلف الأساليب الاحتيازية التي يمكن لإدارة المؤسسة أن تستخدمها لإخفاء الحقائق وتظليل المستخدمين، وهذا سيرفع من نسبة عدم تماثل المعلومات المفصح عنها

## 9- الهوامش والاحالات:

- 1 طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان، الدار الجامعية، كلية التجارة جامعة عين الشمس، الإسكندرية، مصر، 2006، ص: 54.
- 2 يحيى قلبي، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2004، ص: 19.
- 3 وليد ناجي الحيايبي، حسين عبد الجليل ال غزوي، حوكمة الشركات وأثارها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2015، ص: 81.
- 4 سعدي عبد الحليم، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، دراسة عينة من المؤسسات، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص: 178.
- 5 محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005، ص: 577-578.
- 6 أبو المكارم وصفي أبو الفتاح، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، الطبعة الثانية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص: 69.
- 7 CHIARA MOI, INTEGRATED REPORTING A NEW ACCOUNTING DISCLOSURE, Palgrave Macmillan , London, 2016, p: 158.
- 8 محمد طارق يوسف، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات، بحوث وأوراق عمل مؤتمر متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، شرم الشيخ، مصر، 2007، ص: 16.
- 9 سامي محمد الوقاد، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2011، ص: 211.
- 10 غزاي سبيل المطيري، العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية على الانترنت في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الكويتية، رسالة لاستكمال درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الاردن، 2011-2012، ص: 15.
- 11 زين عبد المالك، القياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، دراسة مجمع صيدال وحدة الحراش (2012-2013)، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، شعبة علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد بوقرة بومرداس، 2015، ص: 14.
- 12 عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، 1990، ص: 330.
- 13 لدون س هندريكسن، النظرية المحاسبية، ترجمة كمال خليفة أبو زيد، الطبعة الرابعة، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1990، ص: 766-767.
- 14 عباس مهدي الشيرازي، مرجع سبق ذكره ص: 324-326.
- 15 ضيف الله محمد الهادي، الاتجاهات الحديثة لتطوير وظيفة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (ias- ifrs)، مؤتمر الدولي الأول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر الدراسات في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، يومي 04-05 ديسمبر 2012، ص: 5.
- 16 بوحديدة محمد، قمان عمر، الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي ومدى توافقه مع متطلبات معايير الإفصاح المحاسبي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي، المجلد الأول، العدد 24، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، نوفمبر 2015، ص: 356.
- 17 عثمان زياد عاشور، مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (01)، دراسة تحليلية من وجهة نظر مدققين الحسابات في فلسطين، رسالة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، 2008، ص: 25-26.
- 18 زين عبد المالك، مرجع سبق ذكره، ص: 15.
- 19 وليد ناجي الحيايبي، حسين عبد الجليل ال غزوي، مرجع سبق ذكره، ص: 73-74.

<sup>20</sup>Thomas Berndt, Peter Leibfried, **CORPORATE GOVERNANCE AND FINANCIAL REPORTING, Corporate Ownership & Control**, Volume 4, Issue 4, Summer 2007, p. 397.

<sup>21</sup> الخطيب خالد، الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبي الدولي الأول، مجلة جامعة دمشق، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، سوريا، 2002، ص: 154.

<sup>22</sup> بوحديدة محمد، قمان عمر، متطلبات تحقيق النظام المحاسبي المالي للقواعد والمبادئ العامة للإفصاح المحاسبي (دراسة ميدانية)، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد 12، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 12 مارس 2016، ص: 97.

<sup>23</sup> عثمان زياد عاشور، مرجع سبق ذكره، ص: 25.

<sup>24</sup> فريد كورتل، حناش حبيبة، نظم المعلومات ودورها في اتخاذ القرارات، الطبعة الأولى، زمزم ناشرون وموزعون، عمان، الاردن، 2015، ص ص 39-40.

<sup>25</sup> فؤاد عبد المحسن الجبوري، المحاسبة المتوسطة، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2013، ص ص: 23-24.

<sup>26</sup> خنفر مؤيد راضي، مطارنة غسان فلاح، تحليل القوائم المالية (مدخل نظري وتطبيقي)، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 19.

<sup>27</sup> حواس صلاح، المحاسبة المالية حسب النظام المحاسبي المالي (IAS/IFRS)-SCF، الطبعة الخامسة، دار عبد اللطيف للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص : 6.

<sup>28</sup> مطر محمد، نظرية المحاسبة، الطبعة الثانية، دار النشر الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2014، ص: 313 .

<sup>29</sup> وابل بن علي الوابل، أسس المحاسبة، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، الرياض، السعودية، 2001، ص: 13.

<sup>30</sup> ليتراي هينجر وسرج ماتوليتش، المحاسبة الإدارية، ترجمة احمد حامد حجاج، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 1988، ص ص: 26-27. بتصرف

<sup>31</sup> وليد ناجي الحياي، المدخل في المحاسبة الإدارية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 1991، ص : 23.

<sup>32</sup> المرجع نفسه، ص ص : 24-25.

<sup>33</sup> مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح مطارنة، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

<sup>34</sup> حواس صلاح، مرجع سبق ذكره، ص : 7.

<sup>35</sup> طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان، مرجع سبق ذكره، ص: 39.

<sup>36</sup> الخلاية محمود وآخرون، مبادئ المحاسبة، الطبعة الثالثة، دائرة المكتبة الوطنية، الأردن، 2007، ص ص: 14-15.

<sup>37</sup> محمد سمير الصبان وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006، ص: 382.

<sup>38</sup> Australian Accounting Standards Board (AASB), **Framework for the Preparation and Presentation of Financial Statements**, Australia , July 2004, ,, p p:12-13. From Location: "[www.aasb.com.au](http://www.aasb.com.au)"

<sup>39</sup> حسام الدين الخدش وآخرون ، أصول المحاسبة المالية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 1998، ص ص: 20-21.

<sup>40</sup> الأميرة إبراهيم عثمان، أحمد عبد المالك محمد، مبادئ المحاسبة الإدارية، المكتب الجامعي الجديد، الإسكندرية، مصر، 2006، ص: 358.

<sup>41</sup> حسام الدين الخدش وآخرون ، مرجع سبق ذكره، ص ص: 20-21.

<sup>42</sup> نواره محمد، مليكة حفيظ شبايكي، مدى توافق الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم واحد، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي، المجلد 1، العدد 32، جامعة زيان عاشور بالجلفة، أكتوبر 2017، ص: 54.

<sup>43</sup> سامي محمد الوقاد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 195-196.

<sup>44</sup> مارتن كلارك وآخرون، نظرية المحاسبة، ترجمة خالد علي احمد كاجيجي، إبراهيم ولد محمد فال، دار المريخ للنشر، السعودية، 2010، ص ص: 636-637.

- 45 محمد سامي راضي، المحاسبة المتوسطة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2015، ص: 493.
- 46 سامي محمد الوقاد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 195-196.
- 47 محمد المبروك ابو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص: 597.
- 48 وليد ناجي الحيايالي، حسين عبد الجليل ال غزوي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 82-83.
- 49 الخطيب خالد، مرجع سبق ذكره، ص: 158.
- 50 وليد ناجي الحيايالي، حسين عبد الجليل ال غزوي، مرجع سبق ذكره، ص: 85.
- 51 محمد مطر، نظرية المحاسبة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 348-349.
- 52 وليد ناجي الحيايالي، حسين عبد الجليل ال غزوي، مرجع سبق ذكره، ص: 87.
- 53 الشويات محمد، الحاكمة والفساد الإداري والمالي، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص : 644.
- <sup>54</sup> Jonathan Barron Baskin, Paul J. Miranti, Jr., A History of Corporate Finance, First paperback edition, CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS, 1999, p :326.
- 55 محمد الشويات، مرجع سبق ذكره، ص : 644.
- 56 هيدوب ريمة ليلي، إسهامات الحوكمة في تحقيق متطلبات الإفصاح المحاسبي وتفعيل السوق المالية الجزائرية ( دراسة حالة المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص: دراسات محاسبية وجبائية متقدمة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2017، ص ص: من 43-45.
- 57 محمد الشويات، مرجع سبق ذكره، ص ص: 644-645.
- 58 الدهراوي كمال الدين مصطفى، سرايا محمد السيد، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2008، ص: 37.
- 59 مصباحي محمد الامين، حوكمة الشركات ودورها في زيادة مستوى الافصاح وتقليل الفساد وأثرها على كفاءة الأسواق المالية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 10، الجزء 01، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2017، ص ص: 201-202.
- 60 كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، مرجع سبق ذكره، ص: 38.